The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 3, Issue 2, 2025
Page No: 219-231
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.71 ISI 2024: 0.696

تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية من منظور الفئات المدنية والفئات الأمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية الثقافية والاقتصادية في ليبيا

عبدالكريم محمود محمد خليفة*
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، ليبيا

Divergence of Opinions on the Implications of Irregular Migration from the Perspective of Civil and Security Sectors in Addressing Social, Political, Cultural, and Economic Challenges in Libya

Abdul Karim Mahmoud Muhammad Khalifa*
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Sabratah University, Libya

*Corresponding author abdulkarim.kdulifa@sabu.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-04-25 تاريخ القبول: 2025-06-15 تاريخ النشر: 2025-06-23

الملخص

تناول البحث تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية في ليبيا من خلال وجهات النظر الفئتين المدنية والأمنية، والتركيز على التحديات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة. أظهرت النتائج أن للفئات المدنية نسبة أكبر في العينة (76.9%)، مقابل 23.1% للفئات العسكرية. يعكس هذا الاختلاف في التوزيع أهمية دور المجتمع المدني في مناقشة التداعيات، بينما يبرز الدور الأمني في التعامل مع التحديات ذات الطابع الأمني والاقتصادي. يُظهر الجدول رقم (7) توزيع العينة حسب الوظيفة، وتوضح البيانات أن غالبية المشاركون من الفئة المدنية، من خلال التحليل، يتبين أن التباين في الآراء يعكس اختلاف الأولويات والمخاوف بين الفئتين، حيث يركز المدنيون غالبًا على الآثار الاجتماعية والثقافية، بينما يسعى الأمنيون إلى التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية بشكل أكثر مباشرة، أظهرت نتائج الجدول رقم (9) أن جميع الفقرات التي تقيس مستوى تساؤلات الاستبانة تتراوح متوسطاتها بين 1.77 و3، مما يشير إلى أن مستوى الاستجابة يتجاوز المتوسط بشكل عام، ويفيد بوجود مستوى مرتفع إلى متوسط من التفاهم أو القلق حول الظاهرة. حصلت فقرتا "هل تعتقد أن الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة متزايدة في ليبيا" على أعلى متوسط (3)، مع انحراف معياري صفر، مما يدل على توافق كبير في الرأي حول توسع الظاهرة، في حين كانت فقرة "هل ترى فرصًا للاندماج الاجتماعي للمهاجرين غير الشرعيين" على المرتبة الأخيرة بمتوسط 1.77 مع انحراف معياري 0.95، مما يعكس ضعف الثقة في وجود فرص للاندماج. المتوسط العام لدرجات الفقرات هو 2.43، مع انحراف معياري 0.67، وهو مؤشر على تمايز أقل بين آراء العينة، ووجود اتفاق عام على أن مستوى التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية في ليبيا مرتفع نسبياً. يتضح من ذلك أن الفئات المدروسة تتفق على أن الظاهرة تتزايد، لكنها تختلف في تقييم إمكانية الاندماج الاجتماعي، مما يعكس تنوع وجهات النظر حول تداعياتها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير شرعية، الفئات المدنية، الفئات الأمنية الكلمة، التحديات الاجتماعية، الكلمة الخامسة، الاقتصادية في ليبيا.

Abstract

The study examined the divergence of opinions regarding the implications of illegal migration in Libya through the perspectives of civil and security sectors, focusing on the social, political, cultural, and economic challenges associated with this phenomenon. The results showed that the civil sector

constituted a larger percentage of the sample (76.9%), compared to 23.1% for the security sectors. This distribution highlights the important role of civil society in discussing the repercussions, while the security sector plays a more direct role in addressing security and economic challenges. Table (7) illustrates the distribution of the sample according to occupation, indicating that most participants belong to the civil sector. The analysis reveals that the divergence in opinions reflects differing priorities and concerns: civilians tend to focus more on social and cultural impacts, whereas security personnel address security and political challenges more directly. The findings from Table (9) show that all questionnaire items have mean scores ranging from 1.77 to 3, suggesting that the response levels generally exceed the average, indicating a high to moderate level of understanding or concern about the phenomenon. The statement “Do you believe that illegal migration is an increasing phenomenon in Libya?” received the highest mean (3) with a standard deviation of zero, indicating widespread agreement that the phenomenon is expanding. Conversely, the item “Do you see opportunities for social integration of illegal migrants?” ranked lowest with a mean of 1.77 and a standard deviation of 0.95, reflecting low confidence in the possibilities of social integration. The overall mean of the items was 2.43 with a standard deviation of 0.67, indicating less variation in opinions across the sample and a consensus that the level of social, cultural, and political challenges associated with illegal migration in Libya is relatively high. It is clear that the studied groups agree that the phenomenon is increasing, but they differ in assessing the potential for social integration, reflecting diverse viewpoints on its implications.
Keywords: Illegal migration, civil sectors, security sectors, social challenges, political challenges, cultural challenges, economic challenges in Libya.

مقدمة:

ظاهرة الهجرة ليست حديثة العهد، بل هي قديمة منذ عدة قرون، حيث عرفت الهجرة مع بداية وجود الإنسان على الأرض ومع تكوين الخارطة السياسية للعالم، وكانت الهجرة عبارة عن تنقل جماعات من مكان إلى آخر؛ ذلك لتوفير سبل العيش، أو تحقيق الأمن والاستقرار، وكان لها دور في الإرث الحضاري، ولم تكن تشكل جريمة، نظرا للحاجة دول المقصد للقوى البشرية.

تاريخياً، تُعتبر ليبيا بلداً عبور للمهاجرين الأفارقة والآسيويين بفضل موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، إلا أن عمليات الهجرة شهدت زيادة كبيرة بعد سقوط النظام في عام 2011 وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي في ليبيا، والتي أدت إلى الانفلات الأمني وعدم مراقبة حدود الدولة مع دول الجوار (الديوبي، 9:2018)

ان دول العبور، بما في ذلك ليبيا، تأثرت بالجانب السلبي للهجرة فيما يخص الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للعديد من المجتمعات، فالهجرات تُؤثر بشكل كبير على الأمن القومي لدولة العبور عامة ولليبيا خاصة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدًا لسلامة الدولة الليبية ودول الجوار، حيث أدى تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وانعدام الاستقرار إلى هجرة العديد من الأفراد داخل البلاد، مما جعلها موقعًا للعبور نحو دول أخرى هربًا من تلك الظروف. في الوقت ذاته، تأثرت ليبيا بالهجرة غير الشرعية في عدة جوانب، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية. وقد أدى ذلك إلى انتشار الجريمة والنصب والاحتيال والتزوير، بالإضافة إلى دخول الجماعات الإرهابية في صفوف المهاجرين غير الشرعيين، وزيادة ظاهرة المخدرات والتسول، كما تسهم العصابات في تخريب المشاريع الاستراتيجية كمنظومه الكهرباء (إبراهيم، 2013: 27).

تشير دراسات إلى أن 80% من المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا ينطلق معظمهم من ليبيا. وحسب تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد الأجانب المقيمين بشكل غير شرعي في ليبيا 617,000 نسمة، مما يمثل 30% من إجمالي عدد السكان (أبوزيد، 2019). فيما أشار التقرير الصادر عن الاتحاد الأفريقي (2017)، بأن منطقة غرب أفريقيا تشهد حركة ديناميكية مستمرة بتدفق المهاجرين إلى دول الشمال (الاتحاد الافريقي ،2017) .

تعتبر المخاوف المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، مثل الابتزاز والأمراض والسرقة والمخاطر التي يتعرض لها المهاجرون، مؤشرات على القلق المتزايد في مجتمعات أخرى بشأن أمن الأفراد والجماعات ويعود ذلك إلى الروابط المحتملة بين الهجرة والعديد من ظواهر الإجرام العالمي، مثل المخدرات

والإرهاب والتطرف وتجارة البشر، ومع ذلك، تظهر تحولات أخرى تؤثر على نسيج العديد من المجتمعات، مما قد يؤدي إلى اضمحلال كيانات اجتماعية وسياسية، وظهور أنظمة جديدة، وكذلك حدوث تغييرات ديموغرافية المبحث الأول الإطار العام للدراسة (خطة الدراسة):

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في تباين الرؤى حول تداعيات الهجرة غير الشرعية بين الفئات المدنية والفئات الأمنية، حيث يتأثر كل منهما من هذه الظاهرة بطرق مختلفة، مما يؤدي إلى تكوين مواقف وآراء متباينة، حيث لدى الفئات المدنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، قناعة بأن الهجرة غير الشرعية تعكس مشكلات اقتصادية واجتماعية تسهم في تغيير تركيب المجتمع، وتعمل للبحث عن سبل لتقديم الدعم والمساعدة للمهاجرين. في المقابل، ترى الفئات الأمنية أن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدًا للأمن، حيث تتعلق بمخاطر عدم الاستقرار والنشاطات غير القانونية وتتخذ هذه الفئات مواقف تدعو إلى تعزيز الإجراءات والتدابير الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة. لذلك يسعى هذا البحث إلى دراسة الفجوات في الفهم والتواصل بين هذه الفئات، وتحليل كيفية تأثير هذه الاختلافات في الآراء على صنع السياسات المتعلقة بالهجرة، وتقييم الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز التنسيق الميداني بين الأطراف المختلفة.

فرضيات البحث:

1 .الفرضية الأولى: تتفاوت الآراء حول تأثير الهجرة غير الشرعية بين الفئات المدنية والفئات الأمنية، حيث تركز الفئات المدنية على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بينما تركز الفئات الأمنية على التهديدات الأمنية.

2 .الفرضية الثانية: يساهم تباين وجهات النظر بين الفئات المدنية والفئات الأمنية في خلق فجوات في السياسات الحكومية المعنية بالهجرة، مما يؤدي إلى عدم فعالية التدابير المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة.

3 .الفرضية الثالثة: يمكن أن يُحسّن التعاون بين الفئات المدنية والأمنية في مجال الهجرة غير الشرعية من فعالية الاستجابة للتحديات المرتبطة بها، بما يسهم في تطوير سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية والأمنية.

4 .الفرضية الرابعة: تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية، مما يزيد من تعقيدات النقاش حول هذه الظاهرة.

تساؤلات البحث:

1 .ما هي الرؤى المختلفة التي تحملها الفئات المدنية والفئات الأمنية حول تداعيات الهجرة غير الشرعية؟

2 .كيف تؤثر الآراء المتباينة بين الفئات المدنية والفئات الأمنية على السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في الدول المستضيفة؟

أهداف البحث:

1 .تهدف الدراسة إلى تحليل وجهات نظر الفئات المدنية والفئات الأمنية حول تداعيات الهجرة غير الشرعية، وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بينها.

2 .دراسة كيفية تأثير تباين الآراء بين الفئات المدنية والفئات الأمنية على تصميم وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

3 .التعرف على العوامل السياسية، الثقافية، والاقتصادية التي تساهم في تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها على الفئات المختلفة.

4 .دراسة التأثيرات الاجتماعية لتباين وجهات النظر بين الفئات المدنية والأمنية على المجتمع المستضيف، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية ومستوى التماسك الاجتماعي.

حدود البحث :

- الحدود المكانية: مدينة صبراتة
- الحدود الزمنية: في الفترة من 2025/02/21 إلى 2025/03/21.

منهجية البحث :

استخدم في هذا البحث الاسلوب الوصفي التحليلي باستخدام الأداة البحثية المتمثلة في استبانة مصممة لجمع البيانات من الفئات المستهدفة والتي تتضمن أسئلة مفتوحة تشمل البيانات الشخصية (العمر، الجنس،

المستوى التعليمي، الوظيفة) - الأسئلة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية (الآراء، التجارب الشخصية، والمخاوف) - أسئلة تتعلق بالتحديات الأمنية والثقافية الناتجة عن الهجرة. بحيث توفر هذه المنهجية إطاراً شمولياً لدراسة تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية من منظور الفئات المختلفة، مما يسهم في بناء قاعدة معرفية تساعد في استراتيجيات مواجهة التحديات المترتبة على هذا الظاهرة.

عينة الدراسة:

- شملت عينة الدراسة الفئات المدنية (المواطنين، المهتمين بالشأن الاجتماعي) والفئات الأمنية (أفراد الشرطة، أفراد الأمن).
- حجم العينة: تم اختيار عينة عشوائية تمثل مختلف الفئات الاجتماعية وتم توزيع عدد 30 استمارة استبيان تم توزيعها في مدينة صبراتة.

تحليل البيانات:

- التحليل الكمي: استخدام برامج إحصائية مثل SPSS لتحليل النتائج واستخراج العوامل الأساسية.
- المقارنة: تحليل نتائج الفئات المختلفة (المدنية مقابل الأمنية) ومقارنة الآراء والتوجهات.

المبحث الثاني: التعريف بظاهرة الهجرة الغير النظامية، ومسبباتها وعواملها:

جاء مصطلح الهجرة في القرآن الكريم قوله تعالى: (قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأرض قالوا أَلَمْتَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا). (سورة النساء، الآية 97)

عرف الفقهاء العرب ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأنها قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو ليس لديه تصريح بالإقامة فيها، بالتسلل من حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو الدخول إلى الدولة من أحد منافذها الشرعية باستخدام وثائق أو تأشيرات مزورة. وغالبًا ما تكون هذه الهجرة جماعية، بينما نادرًا ما تحدث بشكل فردي. (الأصفر2010: ص5-6)

تعود كلمة "الهجرة" إلى الفعل "هاجر"، الذي يعني ترك الشيء أو الابتعاد عنه. في هذا السياق، تشير الهجرة إلى الانتقال من أرض إلى أخر (باشا، 1965:203). وبالتالي، فإن الهجرة تمثل ترك مكان الإقامة المعتاد والانتقال إلى مكان آخر بغرض الاستقرار أو الانتقال مجددً افي علم الاجتماع، تعكس الهجرة تغييرًا في الحالة الاجتماعية، مثل تغيير المهنة أو الطبقة الاجتماعية (الشال 2000:33). وفي علم النفس، تُعتبر الهجرة غريزة فطرية موجودة في الإنسان، وهي استعداد موروث لا يتطلب التعلم، يدفع الفرد إلى القيام بسلوك معين في وقت محدد، مثل "غريزة التملك" و"غريزة القتال". (أما في علم السكان، فتشير الهجرة إلى انتقال فرد أو مجموعة من مكان إلى آخر بحثًا عن ظروف أفضل من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الدينية.

يُعرَّف مصطلح الهجرة بأنه ظاهرة جغرافية تمثل حركة سكانية تتضمن انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، مما يؤدي إلى تغيير مكان إقامتهم المعتاد. تُعتبر هذه الظاهرة جزءًا من الحركة العامة للسكان، وتشمل كل من الهجرة الشرعية وغير الشرعية (نجيب، 2000:7). وقد عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة الغير مشروعة كما يلي: هي التنقل العابر للحدود الدولي - أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة .

اسباب الهجرة غير الشرعية:

لا تزال القارة السمراء تحتل المرتبة الأولى عالمياً في نسبة الفقر رغم التحسن الطفيف الذي عرفته بعض الدول التابعة لها في مستوى معيشة الأفراد، وهذا الفقر يعتبر عامل طرد أساسي يدفع الإنسان إلى البحث عن منافذ أخرى للكسب، وزيادة المداخل خارج وطنه، ويزيد إلحاح الخروج لديه لنمو المتسارع لاقتصاديات الدول الأخرى (أدم، 2007). تكون الهجرة غالبًا نتيجة لتناقص فرص العمل وزيادة أعداد الشباب في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى تفاقم الفجوات بين الدول الغنية والفقيرة، والرغبة في الثراء السريع (www.aljazeera net) .ويعتبر البحث عن الغذاء وضغوطاته من أبرز العوامل المؤثرة على الهجرة من قارة أفريقيا حيث تواجه بعض المناطق في أفريقيا تحديات كبيرة في تأمين الغذاء الكافي لسكّانها، مما يدفع العديد من الأفراد للهجرة بحثًا عن فرص أفضل. كما تبرز الصراعات المسلحة من بين أسباب الهجرة غير الشرعية التي تدفع الأشخاص للهروب من الموت والدمار، إذ يأملون في الحصول على حياة أفضل. كما يواجه هؤلاء الأفراد الاضطهاد العرقي والإثني، خاصة في مناطق مثل أفريقيا

وبورما، مما يضطرهم للهروب من أشكال العنف المتعددة، التي قد تصل إلى القتل والعبودية (شلبي، 2006). بعد فقدانهم أسلوب الحياة الكريم في أوطانهم ومواجهتهم مضايقات من حكوماتهم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يهرب الكثيرون بحثًا عن حلم حياة أفضل، حيث تتوفر فرص العمل الكثيرة والرواتب العالية مقارنةً بالاقتصادات المتدنية في بلدانهم. إن البيئات التي توفر سبل العيش الكريم تُعتبر عوامل طرد، في حين أن البيئات الغنية نسبيًا التي تتسم بتوفر فرص العمل والحياة الكريمة تُشكل عوامل جذب للمهاجرين. (الحوات،2007: 4)

تُعزى أسباب تباطؤ النشاط الاقتصادي نسبيًا في الدول الأوروبية إلى شيخوخة السكان، حيث تواجه هذه الدول ارتفاعًا في معدلات الشيخوخة بشكل غير مسبوق، تصل إلى 15%-22% في الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. من المتوقع أن تستمر هذه النسب في الارتفاع مستقبلاً، حيث يُتوقع بحلول عام 2050 أن تفقد أوروبا 24% من قوة العمل، أي حوالي 120 مليون عامل، بينما سيرتفع عدد المتقاعدين بنسبة 47%. لذلك، تحتاج أوروبا حتى عام 2050 إلى حوالي 110 مليون مهاجر لسد معدل الإعالة الحالي، خصوصًا مع وجود رصيد ديمغرافي نشط في منطقة جنوب البحر المتوسط. (الدويبي،37:2018)

الآثار التي سببتها الهجرة غير النظامية على الأمن في ليبيا:

الجريمة المنظمة:

وبالرغم من كون الجريمة ظاهرة قديمة، إلا أن تأثيراتها كانت محدودة نسبيًا ومرتبطة بدول معينة. ومع ذلك، شهد العالم في السنوات الأخيرة تغييرات جوهرية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية، مما أدى إلى انفتاح اقتصادي وزيادة حرية التجارة، وتلاشي الحدود بين الدول، وسهولة حركة الأفراد والسلع، مما جعل العالم أشبه بقرية صغيرة. هذه العوامل مجتمعة ساهمت في نمو الجريمة المنظمة وانتشارها عبر الحدود الوطنية، لتصبح تهديدًا يشمل معظم دول العالم. (الدويبي، 2018: ص 187) .

تأثيرها في الأمن القومي الليبي .

من خلال التعرف على ظاهرة الهجرة غير شرعية من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، بينت الدراسة أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد تصاعدا مستمرا في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية، و أن هذه الظاهرة غير خاضعة إلى ضبط من جانب السلطات الليبية أو دول المصدر أو دول الاتحاد الأوروبي، وأن هناك تأثيرات في السياسية لهذه الظاهرة ووجود جملة من التأثيرات الاقتصادية في ليبيا ؛ مما أوجد خللا أمنيا في السياسة الداخلية، وأن لذلك ارتباطا مباشرا بالأمن القومي من الجانب الاقتصادي.(الكوت، 2017 : 145-108) شكلت الهجرات غير الشرعية عبئاً على الواقع الامني الليبي، فالهجرات تحمل معها افكاراً تخريبية، وخلايا نائمة ربما تستيقظ وتشكل خطراً على الأمن الليبي.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشة النتائج:

اجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة الذي استخدمه الباحث ، ويرصد حدود الدراسة، وتعين مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة، وخصائص أفراد العينة في ضوء سماتهم الديموغرافية، ثم يستعرض أدوات الدراسة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، والإجراءات التي قام بها الباحث للتأكد من مداها الظاهري والبنائي وكذلك للتأكد من ثباتها، كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا يوضح كيفية تطبيق الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

منهج الدراسة:

أسلوب الدارسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم واقع تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية من منظور الفئات المدنية والفئات الأمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية الثقافية والاقتصادية في ليبيا ويحاول الباحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي

أن يقارن ويفسر ويقيم آملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.
وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:
1-المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2- المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، صممت خصيصاً وتم إعدادها بالاعتماد على عدد من استبانات الأبحاث السابقة وذلك بعد تعديلها بما يتوافق مع موضوع الدراسة، ومن ثم تحكيمها من قبل عدد من المختصين، وذلك للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لاختبار الفرضيات.
قام الباحث بتطبيق الدراسة على عينة عشوائية من المواطنين المدنيين ورجال الأمن، حيث تمثلت عينة الدراسة من 26 منهم (11) اناث و (15) ذكور وزعت عليهم الاستبانة ولم يتم فقد أي استبانة.

أدوات الدراسة:

1- الاستبانة: قام الباحث بإعداد استبانة بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة في إثر الهجرة الغير الشرعية، وفق نموذج الاستبيان المغلق والذي يتطلب من المبحوثين تحديد استجاباتهم حول العبارات المختلفة المتضمنة بمحاور أداة الدراسة وفق تدرج (ليكرت الثلاثي)
تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسيين هما:
القسم الاول: عبارة عن السمات الشخصية عن المبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة)
القسم الثاني: وهو مجالات الدراسة وتتكون الاستبانة من (19) فقرة موزعة على محور واحد

جدول (1): يوضح مقياس (ليكرت) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان.

الاجابة	نعم	لا اعلم	لا
الوزن	3	2	1

صدق وثبات الأداة:

صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي الاستبانة بتطبيق الاستبانة تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

صدق الاستبانة:

جدول (2): يوضح العلاقة بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور التأثير المثالي.

ر.م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	
1	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة متزايدة في ليبيا	0.459*	0.021	دال احصائيا
2	هل لديك معلومات كافية عن المخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية	0.817**	0.0	دال إحصائيا
3	هل تعتقد ان هناك تأثيرات امنية للهجرة غير الشرعية في ليبيا	0.345*	0.031	دال إحصائيا
4	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تحفز النزاعات بين المجموعات المختلفة في المجتمع	0.651**	0.0	دال إحصائيا
5	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تؤثر على مستوى الأجور في ليبيا	0.535**	0.006	دال إحصائيا
6	هل تعتقد ان تدفق المهاجرين غير الشرعيين يؤثر على قرارات الاستثمار في ليبيا	0.831**	0.0	دال احصائيا

7	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تؤثر على انشاء وإدارة المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا	0.658**	0.0	دال إحصائيا
8	هل تؤثر تحويلات المهاجرين غير الشر عيين على الاقتصاد الليبي	0.845**	0.0	دال إحصائيا
9	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تزيد من التوترات الاجتماعية او الصراعات في المجتمع	0.508**	0.01	دال إحصائيا
10	هل ترى فرصا للاندماج الاجتماعي للمهاجريين غير الشرعيين في المجتمع المحلي	0.810**	0.0	دال احصائيا
11	هل تؤثر الهجرة الغير شرعية على الروابط الاسرية والاجتماعية في ليبيا	0.652**	0.0	دال إحصائيا
12	هل تعتقد ان المهاجرين غير الشرعيين يشاركون في الأنشطة الاجتماعية المحلية	0.927**	0.0	دال إحصائيا
13	هل تعتقد ان هناك حاجة لتحسين التعاون الدولي لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية	0.650**	0.0	دال إحصائيا
14	هل تؤثر الهجرة الغير الشرعية على المبادرات المحلية لتعزيز السلم والامن الاجتماعي	0.777**	0.0	دال إحصائيا
15	هل تؤثر الهجرة الغير الشرعية على تكوين الائتلافات الاجتماعية او التحالفات بين المجموعات المختلفة	0.745**	0.0	دال احصائيا
16	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تؤثر على المشاركة المدنية والسلمية في المجتمع	0.842**	0.0	دال إحصائيا
17	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تشكل تهديد للأمن الوطني الليبي	0.699**	0.0	دال إحصائيا
18	هل تؤثر الهجرة غير الشرعية على تطوير وتحسين البنية التحية الأمنية في ليبيا	0.771**	0.0	دال إحصائيا
19	هل يؤثر وجود المهاجرون غير الشرعيين على قدرة السلطات على الاستجابة للحالات الطارئة	0.693**	0.0	دال إحصائيا

للتأكد من صدق الاستبانة تم استخدام معاملات الاتساق الداخلي لفقرات تساؤلات الاستبانة مع الدرجة الكلية موضح بالجدول رقم (2)، يتضح من خلال الجدول رقم (2) يبين ان مستويات الدلالة تشير الى عدم وجود اختلافات في وجهات نظر أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بتساؤلات الدراسة حيث كانت جميع مستويات الدلالة أقل من 0.05. مما يبن ان أثر جميع فقرات بتساؤلات الدراسة كانت مرتفعة.

ثبات اداة الدراسة: -

طريقة ألفا كرونباخ:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى درجة الثبات في استجابات عينة الدراسة بحيث كانت 95.5% لمقياس فقرات تساؤلات الدراسة وبالتالي يمكن القول: إن هذا المقياس ثابت؛ بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون تحقيق نسبة نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى بحيث تقدر بـنسبة 95.5% لمقياس فقرات تساؤلات الدراسة.

جدول (3): يوضح نتائج اختبار كرونباخ ألفا لمحور الاستبيان.

ر.م	المجال	عدد الفقرات	ألفا كرومباخ
1	تداعيات الهجرة الغير شرعية	19	0.955

الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (spss الاصدار25)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

إحصاءات وصفية منها (النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي) يستخدم هذا الامر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.

- معامل ألفا كرونباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- معامل ارتباط سبيرمان: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون: لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

عرض النتائج:

المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

جدول (4): توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	15	% 57.7
إناث	11	% 42.3
المجموع	26	% 100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 57.7% من حجم العينة ذكور ونسبة 42.3% من حجم العينة إناث.

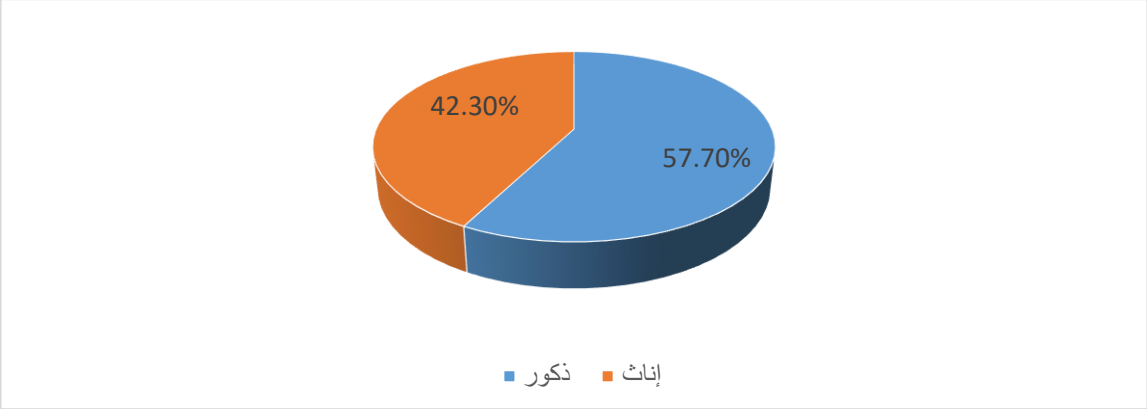

شكل (1): يوضح توزيع العينة حسب الجنس.

جدول (5): توزيع العينة حسب العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25-15	8	%30.8
35-26	4	%16.4
45-36	6	% 23.1
55-46	8	%30.8
المجموع	26	% 100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة30.8 % لتوزيع العينة هم من ضمن الفئة العمرية (15–25) و (46 – 55) سنة ونسبة 23.1% هم ضمن الفئة العمرية (36 – 45) سنة ونسبة 16.4 % هم ضمن الفئة العمرية (35-26) سنة.

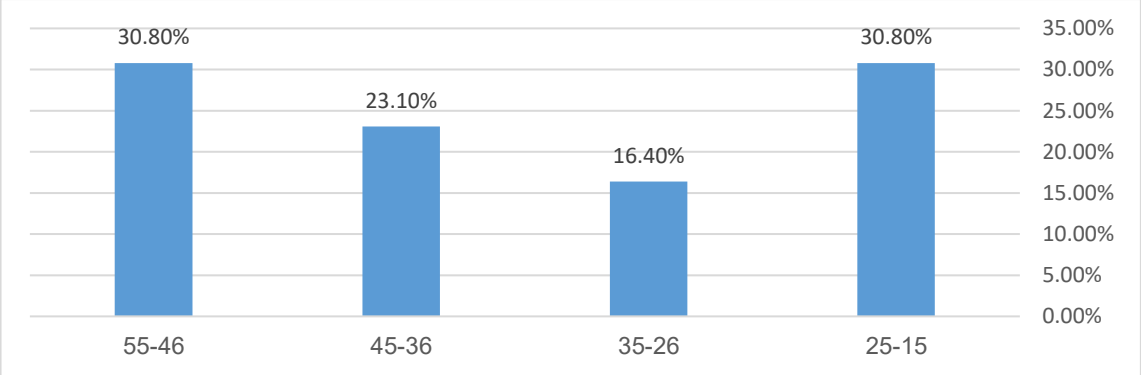

شكل (2): يوضح توزيع العينة حسب العمر.

جدول (6): يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	2	% 7.7
ثانوي	9	% 34.6
جامعي	14	% 53.8
دراسات عليا	1	%3.8
المجموع	26	% 100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اعلى نسبة لتوزيع العينة هم من حملة مؤهلات جامعية حيث كانت نسبتهم 53.8% من حجم العينة ثم مؤهلات متوسطة وكانت نسبتهم نسبة 34.6% من حجم العينة واقل نسبة بلغت 3.8 % لحملة الدراسات العليا

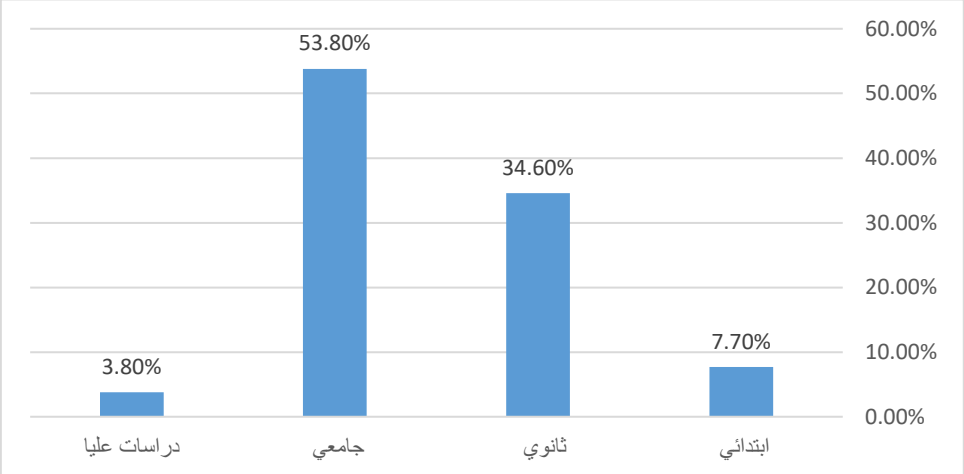

الشكل (3): يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

جدول (7): يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدني	20	% 76.9
عسكري	6	% 23.1
المجموع	26	% 100

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اعلى نسبة لتوزيع العينة هم مدنيون حيث كانت نسبتهم 76.9 % من حجم العينة بينما نسبة العسكريون كانت 23.1 %

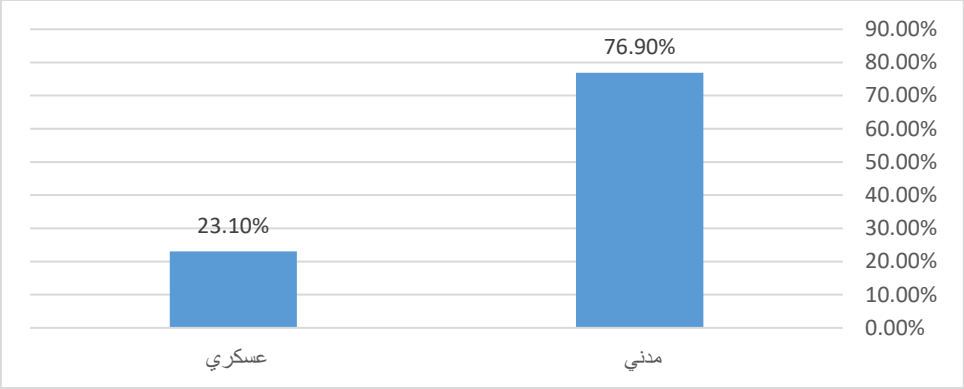

شكل (4): يوضح توزيع العينة حسب الوظيفة

ثانيا: تحليل البيانات

للتعرف على مستوي الفرضية، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينه الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد ثلاثة مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (8) بناءً على المعادلة التالية

$$\frac{\text{الدرجة الاعلى في المقياس} - \text{الدرجة الادنى في المقياس}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$\frac{3-1}{3} = 0.7$$

جدول (8): يوضح مستويات درجة الممارسة.

درجة الممارسة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
المستويات	1.67-1	2.34 -1.67	3 - 2.34

جدول (9): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي.

ر.م		نعم	لا اعلم	لا	الوسط	الانحراف	الوزن النسبي	درجة الممارسة
1	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة متزايدة في ليبيا	20	0	0	3	0	100.0%	مرتفعة
2	هل لديك معلومات كافية عن المخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية	17	1	8	2.35	0.94	78.3%	مرتفعة
3	هل تعتقد ان هناك تأثيرات امنية للهجرة غير الشرعية في ليبيا	26	0	0	3	0	100.0%	مرتفعة
4	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تحفز النزاعات بين المجموعات المختلفة في المجتمع	22	2	2	2.77	0.59	92.3%	مرتفعة

5	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تؤثر على مستوى الأجور في ليبيا	22	2	2	2.77	0.59	92.3%	مرتفعة
6	هل تعتقد ان تدفق المهاجرين غير الشرعيين يؤثر على قرارات الاستثمار في ليبيا	12	7	7	2.19	0.84	73.0%	متوسطة
7	هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تؤثر على انشاء وإدارة المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا	13	3	10	2.11	0.95	70.3%	متوسطة
8	هل تؤثر تحويلات المهاجرين غير الشر عيين على الاقتصاد الليبي	22	2	2	2.77	0.59	92.3%	مرتفعة
9	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تزيد من التوترات الاجتماعية او الصراعات في المجتمع	25	0	1	2.92	0.39	97.3%	مرتفعة
10	هل ترى فرصا للاندماج الاجتماعي للمهاجريين غير الشرعيين في المجتمع المحلي	9	2	15	1.77	0.95	59.0%	متوسطة
11	هل تؤثر الهجرة الغير شرعية على الروابط الاسرية والاجتماعية في ليبيا	15	3	8	2.58	0.5	86.0%	مرتفعة
12	هل تعتقد ان المهاجرين غير الشرعيين يشاركون في الأنشطة الاجتماعية المحلية	10	3	13	2	0.89	66.7%	متوسطة
13	هل تعتقد ان هناك حاجة لتحسين التعاون الدولي لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية	20	1	5	2.58	0.81	86.0%	مرتفعة
14	هل تؤثر الهجرة الغير الشرعية على المبادرات المحلية لتعزيز السلم والامن الاجتماعي	19	4	3	2.16	0.69	72.0%	متوسطة
15	هل تؤثر الهجرة الغير الشرعية على تكوين الائتلافات الاجتماعية او التحالفات بين المجموعات المختلفة	24	2	0	2.92	0.27	97.3%	مرتفعة
16	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تؤثر على المشاركة المدنية والسلمية في المجتمع	11	4	11	1.92	0.93	64.0%	متوسطة

17	هل ترى ان الهجرة غير الشرعية تشكل تهديد للأمن الوطني الليبي	25	0	1	2.61	0.8	87.0%	مرتفعة
18	هل تؤثر الهجرة غير الشرعية على تطوير وتحسين البنية التحية الأمنية في ليبيا	11	0	25	1.84	1.07	61.3%	متوسطة
19	هل يؤثر وجود المهاجرون غير الشرعيين على قدرة السلطات على الاستجابة للحالات الطارئة	11	3	12	1.96	0.95	65.3%	متوسطة
	الدرجة الكلية				2.43	0.67		مرتفعة

من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى ((تساؤلات الاستبانة)) تتراوح من (1.77) إلى (3)، وجميعها تشير إلى أن مستوى ((فقرات الاستبانة)) كانت بدرجة من متوسطة الى مرتفعة, فقد حصلت الفقرة القائلة " هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة متزايدة في ليبيا " والفقرة " هل تعتقد ان الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة متزايدة في ليبيا" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3), وبلغ انحرافها المعياري (0.0)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة ، بينما تحصلت الفقرة التي تنص على "هل ترى فرصا للاندماج الاجتماعي للمهاجريين غير الشرعيين في المجتمع المحلي". على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.77)، وانحراف معياري (0.95) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات الاستبانة يساوي (2.43) بانحراف معياري (0.67)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، وهذا يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة، وأن مستوى ((فقرات الاستبانة)) بشكل عام كان بدرجة مرتفعة.

فرضيات الد راسة

- الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتداعيات الهجرة الغير شرعية عند مستوى دلالة 0.05 تبعا لمتغير الوظيفة
- الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمفهوم الهجرة الغير شرعية عند مستوى دلالة 0.05 تبعا لمتغير الوظيفة.

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام اختبار (Independent Samples Test)

جدول (10): يوضح اختبارIndependent Samples Test.

الوظيفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مدني	45.3500	2.92494	4.704-	24	0.0
عسكري	51.1667	1.16905			

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمجموعة المدنية هو 45.35، بينما للمجموعة العسكرية هو 51.17. هذا يشير إلى أن المجموعة العسكرية تسجل درجات أعلى من المجموعة المدنية. والانحراف المعياري للمجموعة المدنية هو 2.92، بينما للمجموعة العسكرية هو 1.17. يعكس هذا أن هناك تبايناً أكبر في النتائج داخل المجموعة المدنية مقارنة بالمجموعة العسكرية، مما يعني أن البيانات المدنية قد تكون أكثر تشتتًا. وقيمة T المحسوبة هي -4.704، مما يشير إلى وجود فرق كبير بين المتوسطين. قيمة T السالبة تعني أن المجموعة المدنية كانت أدنى من المجموعة العسكرية. عند مستوى الدلالة (p-value) هو 0.0، وهو أقل بكثير من المستوى التقليدي للدلالة (0.05). هذا يعني أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية بين المجموعتين، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود فرق. وعليه بناءً على النتائج المعروضة في الجدول، يمكن الاستنتاج أن هناك فرقًا

ملحوظًا بين المجموعتين (المدنية والعسكرية)، حيث تسجل المجموعة العسكرية درجات أعلى بشكل ملحوظ. هذا الاختلاف ذو دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن العوامل المرتبطة بالبيئة العسكرية قد تؤثر إيجابياً على الأداء أو النتائج مقارنة بالمجموعة المدنية.

التوصيات:

- تنظيم ورش عمل وندوات تجمع بين الفئات المدنية والأمنية لتعزيز فهم متبادل لوجهات النظر حول تداعيات الهجرة غير الشرعية، مما يسهم في بناء توافق وتعاون أكثر فاعلية في إدارة التحديات.
- التركيز على تحليل الاختلافات في الآراء بين الفئات المدنية والعسكرية حول تأثيرات الهجرة، بهدف تحديد الفجوات المعرفية والمعنوية وابتكار حلول مشتركة تساهم في معالجة المشاكل.
- وضع استراتيجيات تتماشى مع احتياجات وتطلعات كل فئة، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية والاجتماعية لضمان فعالية التدابير المقترحة لمعالجة آثار الهجرة غير الشرعية.
- تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية تستهدف المجتمع بشكل عام، مع التركيز على الفئات المعنية، لتقليل التوترات الاجتماعية والثقافية الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- إنشاء برامج دعم نفسي واجتماعي للفئات المتأثرة، خاصة في المجتمع الليبي، بهدف تقليل التوتر والأثر السلبي الناتج عن التباينات في الرؤى والتحديات القائمة.
- ضرورة استمرار الدراسات لإعادة تقييم تأثيرات الهجرة غير الشرعية وتباين الآراء عبر الزمن، لتحقيق فهم أكثر دقة وواقعية للتحديات وفرص الحلول.

المراجع:

1. القرآن الكريم: سورة النساء، الآية (97).
2. أبراهيم، محمد عبيد (2013). أثار الهجرة الافريقية غير الشرعية إلى أوربا على بلدان العبور، أطروحة دكتوره غير منشورة جامعة العلوم الإسلامية.
3. أبوزيد، محمد امحمد،(2019)، " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011 – 2017)" ، كلية الآداب والعلوم عمان.
4. الاتحاد الافريقي. (أغسطس 2017). تقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي. اديس ابابا: الاتحاد الافريقي.
5. آدم، إسماعيل، الهجرة من أفريقيا إلى أفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10328، 9 مارس - 2007
6. الأصفر، أحمد عبد العزيز، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، ضمن كتاب مكافحة الهجرة غير المشروعة، إصدارات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 2010
7. الحوات، علي، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي الجامعة المغاربية - طرابلس ليبيا، الطبعة الأولي، 2007، ص 4.
8. الدويبي، عبدا لسلام بشير، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الأبعاد والتداعيات، مركز البحوث والدراسات الأفريقية - دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولي، 2018، ص 73.
9. الشال، انشراح، المغترب ووسائل الاتصال، مخبر علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 33.
10. الكوت، البشير (2017) الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات مجلة السياسات والاستراتيجيات (2)، 145-108
11. باشا، صلاح الدين عمر، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1965، ص 203.
12. شلبي، مغاوري، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة السياسة الدولية - العدد 165، يوليو 2006
13. قسم البحوث والدراسات الجزيرة، محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، 11-3-2005. www.aljazeera net
14. نجيب، كاظم، الهجرة الخارجية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي 2000، ص7.